الإرادة

عدد ٢٣٩ السنة الرابعة يوم الاربعاء ١٩ جمادى الاولى ١٣٥٦ - ٢٨ جويلية ١٩٣٧

«EL IRADA» 4, Impasse Er Riad, TUNIS (٣٠ صانتيما)

لسان الحزب الحر الدستوري (ارادة الشعب من ارادة الله وارادة الله لا تقاوم)

مديرها المسؤول : محمد المنصف المنستيري ـ زنقة الرياض رقم ٤ بتونس

لفائدة الحريات العامة

كتاب مفتوح للمقيم العام

سيدي المقيم العام

باسم اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي اتشرف بان اعرب لكم عن التأثر السيء الشديد الوقع الذي حصل لكافة السكان المسلمين بالبلاد التونسية من جراء منع الاجتماعات العامة ذات الصبغة السياسية والتغييرات التي ادخلت على نظام الصحافة

يظهر ان منع الاجتماعات الذي يشمل كافة المتساكنين بهذه البلاد قد صدرت به التعليمات اثر الاخلال بالنظام العام الصادر اخيرا من اشياع الواجهة الشعبية وخصومهم ان كل الاجتماعات التي نظمها التونسيون في ظل القانون وقعت في دائرة الهدو ولم ينشأ عنها اي حادث . فلا يمكن والحالة هذه ان ينسب لهم اي استهتار . ومن العسير ان يتضرروا من امور لم يتحملوا اي وزر فيها

على ان القوانين الخاصة بالاجتماعات العامة تعرضت لعقاب من لم يراع احترامها . فمن الهين جدا الرجوع الى تلك النصوص لزجر مرتكبي حوادث ١٤ جويلية بالعاصمة كما وقع ذلك في فرانسا من دون التجاء الى اتخاذ وسائل جديدة تقضي على حرية الجميع

لذلك كان للتونسيين تمام الحق ان يندهشوا من مقررات ذات صبغة عامة تحرمهم من التمتع بحرية اولية جاهدوا في سبيل الفوز بها سنينا طويلة

ومن جهة اخرى فان الهدو المستقر في البلاد التونسية بالرغم من مختلف المناوشات وتعدد مصادرها . لا يبرر الوسائل الاستثنائية التي اتخذتها الحكومة في قالب تعليمات ادارية محقت مفعول الامر العلي المتعلق بنظام حرية الاجتماع بتونس

قد نسلم ان المنع وقتي لكن التجارب علمتنا ان الوقتي يطول امره في هذه البلاد ويدوم وهذه حرية الصحافة المقيدة قد لحقها قيد جديد في الوقت الذي كانت فيه متورطة بسبب القضايا المرفوعة على الصحفيين التونسيين من طرف بعض الاذناب الاداريين غالبا واحيانا بدون علم السلطة المركزية

ولا يخفاكم انه لا ينشأ عن النظام الاستثنائي الا الجو الرديء للمصلحين . واني اراكم ياجناب العميد قد تحتجون وتؤكدون حسن نواياكم ولكني لا ارى كيف تتوصلون الى تحقيق الاصلاحات وسط القلق العام . وفي نظرنا ان الاصلح للتونسيين ولفرنسا العودة في اقرب حين الى النظام العادي حتى يمكنكم القيام في هدو واطمئنان باجراء الاصلاحات التي تكرر الوعد بها وطال انتظارها

وتفضلوا في الختام ياجناب المقيم العام بقبول شواهد الاحترام والاعتبار

صالح فرحات الكاتب العام للحزب الحر الدستوري

الاحتجاج

على تقسيم الاراضي المقدسة

بمناسبة اجتماع لجنة الانتدابات لجمعية الامم و المناقشة في مقررات لجنة البحث الملكية في شان تقسيم فلسطين وجه الاستاذ صالح فرحات الكاتب العام للحزب الحر الدستوري البرقية الاتي نصها احتجاجا على فكرة التقسيم الاثيم واعرابا عن تضامننا مع اخواننا في الدين والعروبة اهالي فلسطين المنكوبين بالاستعمار والصهيونية . وذلك باسم مسيو افنول الكاتب العام لجمعية الامم بجنيف وهذا نص البرقية

« ان الحزب الحر الدستوري التونسي يحتج على مشروع تقسيم فلسطين المنافي للحقوق وللحقائق التاريخية وللعهود المقطوعة . ويؤكد لكم تضامنه الذي لا ينفك مع عرب فلسطين الذين يجاهدون في سبيل الحياة والوطن »

صالح فرحات

التضامن

التونسي الفلسطيني

ننشر فيما يلي نص البرقية التي وجهتها لجنة اغاثة فلسطين بتونس الى رئيس اللجنة التنفيذية العليا بالقدس الشريف :

تونس في ١٨ جمادى الاولى سنة ١٣٥٦

ان لجنة اغاثة فلسطين بتونس تحقق باسم الامة التونسيه الى اللجنة التنفيذية العليا بالقدس عواطف التضامن في جهادها المقدس لسلامة فلسطين العربية . وتؤكد لها مؤازرتها لانقاذ فلسطين وتخليصها من الاعتداء الاجنبي الذي يرمي الى تفكيك عرى الوحدة العربية

عاشت العرب وعاشت فلسطين مستقلة

الحكيم احمد بن ميلاد

رئيس لجنة اغاثة فلسطين بتونس

فلسطين الشهيدة

بين الارهاق والتقسيم

لا نريد هنا ان نسجل صفحة من كفاح اخواننا في القطر الشقيق فلسطين فقد سجلوا لانفسهم انصع صفحة فيه بتضحياتهم الغالية ودمائهم الطاهرة الزكية وضربوا المثل الاعلى في الثبات على النضال والصبر لعظائم الامور وافدح الكوارث حتى اصبحوا بذلك مصدر العبرة لمن يعتبر ومثار الموعظة لمن يذكر ومضرب الامثال في الجيل الحاضر وما عسى ان ياتي بعده من الاجيال وانما نريد هنا غدر السياسة بالعرب وخفرها للعهود التي قطعتها لهم ومقدار استهتار الاقوياء بالمستضعفين واستخفافهم بحقوقهم وضحكهم على ذقونهم كما يقولون نعم نريد ان نسجل هذا ليعلم الناس كيف تحل النكبات الفادحة ويضيع في الاستعمار حسن الظن في تحسين حاله وحفظ مثاله فكم وثق العرب بالسياسة الاستعمارية وما يسيل على جنباتها من وعد مامول ولكنه ممطول وقول معسول ولكنهم بعد ان قلبوا السياسة على كافة وجوهها وسايروها كما ارادت ان تسير آلت بهم الى هذا الاخفاق القاسي والمآل الخطير الماثل اليوم في تقسيم فلسطين وفوز السياسة الانقليزية من القسمة بحظ الذكر وابقائها للعرب حظ الانثى وتخصيصهم بالقسم المبخوس

لقد عرف اخواننا في فلسطين ما تنطوي لهم عليه السياسة قبل اليوم فصمموا على دفع الشر بالشر وركوب الخطر الذي لم يعد لهم مناص من ركوبه فاعتصم اشاوسهم بقنن الجبال واعلنوا الثورة ثورة الحق على طغيان الباطل وكانت لهم في هذا الصدد المواقف المحمودة الا ان السياسة التي فغر لها الخطر فاه في تلك الثورة قد حاولت ان تتخلص منها باخبث اسلوب فتظاهرت بالميل للمعدلة والانصاف وعينت لجنة للبحث واصدار الحكم العادل كما زعمت على ضوء ما تقدمه تلك اللجنة من النظريات وتدخل ملوك العرب من احلاف الانقليز في الامر وحاولوا لا للوصول الى حسم الخلاف فذلك من شأن انقليترا وانقليترا لا تسمح لاحد بالتدخل في سياستها ولكن لوضع الهدنة وابلاغ رسالة التهدئة التي كانت بالتالي لفائدة الغاصبين وهذا التدخل من ملوك العرب وزعماء العرب في شؤون المستضعفين من العرب والمستضعف حرمه مباح ولكل احد ان يتدخل في كل وقت في شؤونه وحتى في ادق مصالحه واكثرها مساسا بحياته وخطرا عليها وماكاد العرب يضعون السلاح حتى

(البقية بالصفحة الرابعة)

حول مركز المقيم العام

تقوم منذ مدة دعاية واسعة وحملة منظمة ضد شخص المقيم العام مركزها الاصلي في تونس ومجال عملها في فرنسا ومرماها الوحيد هو زحزحة م. قيون عن منصب السفارة العامة في تونس ليحتله من بعده جنرال لا يستطيع مهما انحاز بقلبه الى احزاب اليسار الماسكة باعنة الحكم في فرنسا اليوم ان يتخلى عن اظهر الخصال العسكرية واخص الصفات التي تلازم من قضى زهرة حياته في سلك الجندية من صلابة وشدة وتعود بالامر والطاعة التامة

ومما لا شك فيه او ان شئت فقل من تحصيل الحاصل ان مصدر هذه الحملة هو اوساط التفوق والرجعية من الفرنسيين وان المسألة من اولها الى آخرها لا تخرج عن دائرة التنازع الحزبي بين الفرنسيين انفسهم ولذلك كان اول من هب لتاييد جانب المقيم هم عناصر اليسار الموجودون في تونس

والمسألة ايضا تتعلق باختيار الرجل الذي يقوم بتمثيل فرنسا ويباشر السلطة باسمها في هذه البلاد . وهي على كل وجه قلبتها عليه فرنسية بحتة لا تهم التونسيين في شيء وكل ما يهمهم انما هو طريقة الحكم التي يحكمون بها وتمكينهم من حقوقهم وايجاد ضمانات فعالة وناجعة تضمن لهم تمتعهم بحقوقهم وحرياتهم على اتم وجه

ولو اعطيت لهم تلك الحقوق ووجدت لديهم هذه الضمانات لما اهتموا بمن يكون متربعا في هذا المركز . لكن لما كان كل هذا مفقودا فان السياسة هنا تتغير باختيار الاشخاص والحرية تمد رواقها او يتقلص ظلها تبعا لتسامح شخص المقيم ولما يتصف به من خلال وايضا لما له من ميول ورغبات

لذلك كان من الواجب على التونسيين ان يهتموا بمن يتقلد منصب السفارة وان يفضلوا وجود رجل في السفارة واسع الصدر نزيه طيب القلب الى حد جاوز المعقول وصار ترددا غير محمود . ان لم نقل انه اوشك ان يكون ضعفا واضحا للعيان . وان يروا ان ذلك خير من وجود رجل صلب جريء مقدام عابث بالحريات مستهتر بما للناس من حقوق وبما للقوانين من حرمات

لكن مع ذلك كله لا ينبغي الاسراف وتجاوز الحد في هذا السيل والتهالك على التأييد بدون حساب للسياسة المسلوكة في هذه البلاد برمتها كانها هي غاية ما يؤمله التونسيون وما يتمنون الاستمرار عليه

بينما نرى ان تلك السياسة قد ادخلت عليهم في بعض النواحي كل الضرر بل لم يمض وقت طويل على انتهاكها لحرمتنا وحريتنا اشد الانتهاك في نفس يوم عيد الحرية لا لذنب جنيناه ولا لأثم اقترفناه ولكن لأجل عبث غيرنا واستهتارهم بحرية ابداء الرأي وبما لخصوصهم من حريات حتى لقد اصبحنا اليوم كما يقول الشاعر

غيري جنى وانا المعذب فيكم

فكأنني سبابة المتندم

واذا لم تصرح بهذا تلك البرقية التي ارسلتها جماعة المجلس الكبير لوزير الخارجية تعبرله بها عن تاييدها للمقيم العام . فانها تنطوى لا محالة على هذا وتسير في طريقها على غير هدى ولا كتاب منير . والا فكيف يكون التهديد الذي صدر من المقيم العام اخيرا باستعمال القوة ولو بدون فظاظة او عنف ثم تنفيذ التهديد بالفعل وتقييد حرية الصحافة وتعطيل حرية الاجتماع والتهاون بالامور امام القوات الرجعية المتكالبة وغير ذلك مما يزيد في تعلق هذه البلاد بفرنسا ويؤكد كامل الثقة في السياسة المسلوكة

والذي يهون علينا الامر قليلا ان جماعة المجلس الكبير كما يعلمه الكل هم في واد والامة التونسية المسكينة التي منيت بهم وابتليت بنيابتهم في واد آخر وبينهما هوة سحيقة لاقرار لها . ثم انهم قد اعتادوا ان يبذلوا تاييدهم لكل مقيم ورجل نفوذ في هذه البلاد مهما كان لونه وجميع التونسيين يذكرون انهم طالما الهوا م. سان ثم م. منصرون ولم يمض وقت طويل حتى امكن معه ان تعمل عناكب النسيان عملها على تاييدهم للمقيم الراحل م. بيروتون حتى في احلك ايام المحنة القاسية التي اصابت البلاد على يديه

ان هؤلاء قوم قد جعلوا من انفسهم آلة طيعة لتاييد وتنفيذ كل سياسة تسلكها كل حكومة مهما كان لونها بشرط ان تكون متولية فعلا في هذه البلاد لذلك يهون من جانبهم كل شيء اما من غيرهم فلا يمكن ان يقبل بحال والا اجتمع الضدان ووقع المستحيل وهو محال فليقتصد المسرفون قليلا فيما يتبرعون به على حساب الامة المسكينة فذلك اولى بهم واجدى والله الهادى الى سواء السبيل

الاستاذ ابن باديس في تونس

زارنا اخيرا علامة الجزائر الاوحد وحبرها الجليل امام المصلحين وقائد العلماء العاملين لخير الدنيا والدين الاستاذ الشيخ عبد الحميد بن باديس وقصده من هذه الزيارة الترحيب بالزعيم الجليل الشيخ عبد العزيز الثعالبي بذاته بعد ان رحب به برسالته الصادرة عن جمعية العلماء التي يراسها فضيلته . ونحن نرحب به ونشكره على هاته العواطف الشريفة ونتمنى له طيب الاقامة وتحقيق الامال ونجاح الاعمال

الشيخ الفرشيشي

يا لله كم تقاسي هذه البلاد المسكينة من الرجال الذين انحصر همهم في ارضاء غاياتهم الشخصية وتضحية الحق والخلق الفاضل والمصلحة العامة على مذبح الغايات النفسية والمرامي الدنية

وكم تشقى البلاد ويشتد ألم النفوس الحرة اذا كان مثل هؤلاء ينصب نفسه مرشدا او خادما للامة ومناضلا عنها وما هو في الحقيقة الا عامل لاجل مصلحة نفسه وواضع ما وهبه الله من علم وذكاء ومقدرة ومهارة في سبيل استبلاه الامة وخداعها عن حقيقته ودخيلة نفسه

وعوض ان يشتغل العامل الحقيقي بخدمة امته وبلاده ويحصر جميع جهوده في هذا السبيل يرى نفسه مضطرا للقيام احيانا بكشف الستار عن حقيقة هؤلاء المتلاعبين العابثين

ومن هؤلاء رجل ذو مواهب تجلب برداء العاملين واخفى تحته الاحقاد والاحن والغايات الشخصية والمطامع والمنافع ولكن تقلبه بين المنازع السياسية المختلفة وتنقله بين الاحزاب والجماعات فضحه وافسد عليه خطته واسقط دعاويه الفارغة في الحضيض

هذا الرجل هو الذي اطلق عليه بعض الساخرين اسم « الشيخ الفرشيشي » فصار يعرف به في كثير من الاوساط

والشيخ الفرشيشي هذا قد امتاز بميزة التلون والنفاق واخفاء ذات نفسه ليكون على استعداد دائم لمن يكون اقدر من غيره على البذل . وهو لذلك يهزأ بكل من يثبت على مبدا واحد لا يتحول عنه حتى تتحول الجبال الراسيات وينعي عليهم التزام موقف واحد في سائر الظروف حتى شبههم بالرهبان الذين يعدون كل خروج عن الكنيسة ضلالا في ضلال

هذا الرجل قد انحاز في اول امره للدستوريين ثم استهواه الشيوعيون فانحاز اليهم وقام باعباء تحرير جرائدهم وترجمة الرسائل التي اصدروها وقتئذ تلك الترجمة العابثة التي لم يراع فيها الامانة كما يجب فاوقع غيره في مسؤولية خطيرة هو براء منها وتنصل هو منها كل التنصل. وكبرت نفوس الشيوعيين عن ان يقابلوه على هذا الصنيع بالمثل بل ستروه وتحملوا في سبيل ذلك السجن والنفي من هذه البلاد . ولم يستح هو من وقوف هذا الموقف بل استمر على التحرير في جرائدهم والحملة على شيخ الاسلام السابق رحمه الله حتى اشفى صدره منه ثم قلب للشيوعية ظهر المجن وتراجع الى ان وقع في احضان شنيق وانصاره فسخروه لخدمتهم وافضى به ذلك الى ان اشهر حربا عوانا على الجريدة التي يعمل فيها اليوم وصار يلوم من يكتب فيها بدعوى انها جريدة اسست لمحاربة الوطنيين وتعزيز جانب الاستعمار والتبشير يجب ان تموت فكل من يكتب فيها انما يؤيدها بقيمته الشخصية ويعينها على الحياة

هكذا كان يصرح بملء فيه لكنه لم يلبث ان حارب الوطنيين لانهم وقفوا حجرة عثرة في وجه سيده ومخدومه شنيق وفي سبيل هذه الخصومة لم يستح ان يكون اكبر مناصر لشيخ الاسلام السابق الذي طالما جره في الوحل ثم انقطع عنه المدد وتراخت العلاقات قليلا بينه وبين شنيق فتجهم له وشرع في حملة جائية عليه تحت ستار الانتقاد على عامة رجال المجلس الكبير فلم تمض ايام قلائل حتى وقعت ترضيته وعاد الى الحظيرة من جديد بعد ان رأى من البوادر ما يبعث في نفس سيده السابق الآمال الحسان بالعودة الى عرشه الذي زحزح عنه

ثم ضرب الدهر بضرباته فاذا هو مقصي عن الجريدة التي هيأت له اسباب الدلال ووافر الخير والرفد فعاش مدة ايام عيشة النكد والعذاب النفسي الذي لم يستطع عليه صبرا ولم يلبث معه الا ان ارتمى يتمرغ على اعتاب النهضة التي كان ينادي بوجوب قطع دابرها واراد بواسطتها ان يؤدي بعض الخدمات لرؤسائه من المتفوقين عساه ان يرقى على ايديهم للرتبة التي تصبو اليها نفسه ليعوض عليها ما كان فيه من منزلة ونفوذ في الجريدة الاولى مما لا يمكن ان يجده في النهضة لان صاحبها اذكى منه وامهر واعلم بدخيلة نفسه من غيره ولا يمكن ان يتناسى ماكان يوجهه ضده وضد جريدته من خصومة محرقة ولا يمكن ان يتحول عن رأيه في سلوكه مع الشيوعيين عند تلك المحاكمة

ولقد عرضنا بسلوكه الممقوت عدة مرات فغلت مراجل الحقد في صدره واشتد لهيب الغيظ عليه ولكنه لم يستطع ان يصادم الحقيقة الواضحة للعيان فلم يجد وسيلة يشفي بها حزازاته الا من طريق اللمز والغمز فكان قصارى ما وجهه الينا من المطاعن اننا ثابتون على مبادئنا ثبات الرواسي لا نتزعزع ولا نتحول ونرى مع المرحوم مصطفى كامل باشا « ان من يتهاون ولو مرة واحدة بحقوق بلاده يبقى ابد الدهر مزعزع العقيدة سقيم الوجدان »

ونحن نقول له ان كانت هذه عيوبنا فاللهم زدنا منها

اما التملق لاخصامنا فلا نجيب عنه الا باقوالهم وبرايهم في الجريدة التي يستربها

قالت (الزهرة) عدد ٧٩٩٣

ان جريدة النهضة قد نشرت فصلا في شان الخلاف الاسيف الذي حدث بيننا وبين بقية اعضاء اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري والذي طلبنا تسويته من الحزب الحر الدستوري نفسه ومن سائر الوطنيين التونسيين سواء بجمع مؤتمر استعجالي او بالتدخل في هذا الشان وقد بادر بعض خصومنا بعد نشر جريدة النهضة هاته الفصول بالاعلان باننا صرنا على اتفاق مع جريدة النهضة مع انه لاضلع لنا المرة فيما نشرته ولم تسبق منا ادنى مكاتبه لها في هذا الامر ولم نطلب منها اعانة ولا نصرا واعلانا بالحق نقول ان مبادي جريدة النهضة السياسية تخالف اتم مخالفة مبادئنا الدستورية لذلك لانرى من وجهة للاتفاق معها في المنطقة السياسية وان ما تعلنه وما تذيعه تنشره بصفتها صحيفة من الصحف من دون تدخل لنا في شؤوننا على اننا ننصح لها ان تترك هذا الخلاف يفصله الوطنيون التونسيون في بعضهم ويتفاهمون فيه مع بعضهم من دون ان تسعى في استثماره لتايد مركزها السياسي الذي ثبت قطعيا بصفة لاتقبل الشك مخالفته للمبادي الوطنية في هاته البلاد وقد وجه نظير هذا الى جريدة النهضة

الطاهر صفر : البحري قيقة : الحبيب بورقيبه

محمد بورقيبه : محمود الماطري

في ٢٠ رمضان ١٣٥٢

نتيجة واحدة

لتجارب مختلفة

(تتمة المقال الافتتاحي)

وهي توجيه القوة القائمه على المطالبة بالحق الى منازعات دائمة بين بعضها تضعف من شأنها وتحول اتجاهها عن تحقيق غرضها الى تحقيق غرض الاستعمار وهو استبقاء ميزاته التي يتمتع بها وافساح المجال امامه للتوسع في الاستحواذ والانتشار على حساب الحق الوطني المهضوم

ان هذه النتائج تملي علينا شيئا واحدا وهو تحديد الغاية وتصوير الحق المطالب به كاملا في صورة ذات وجه واحد وتوحيد الاتجاه وتوحيد الجهود لتحقيق الوصول الى الغاية من طريق الحق المتحد بواسطة الجهود المتحدة المتظافرة وبذلك لا بغيره نتمكن من جعل حد لهذه المهازل المزرية وهذا المطل الذي يزيد الخطر الذي يهددنا استفحالا وانتشارا على مر الايام

ان الذين يقدرون خطورة الحالة وحراجة الموقف لا يتأخرون لحظة عن ادراك هذه الحقائق على صورتها الحقيقية وعن النزول عن كل شيء لتلافي الخطر الا الحق المقدس حق الوطن واهله فليس في الحق هوادة والتفريط فيه جريمة واحدة اليوم ولكنها تتعدد وتتضاعف اثرها مع كل جيل

والذين يسيرون الى الحق والى الغاية المقدسة يجب ان لا يكون في رؤوسهم غير ذلك الحق والغاية والارادة التي يتمكن بها صاحبها من تطهير نفسه والتغلب على عواطفه وحسه في مثل هذه المواقف هي الارادة الحقيقية ارادة الخير التي تنتج الخير وتحوط المصلحة العامة بسياج منيع

فهل آن الاوان لان تدبر ذلك ونزنه بميزان العقل السليم والحكمة العالية ؟

محيي الدين القليبي

وقالت في عدد ٨٠١٤

اما بعد فانا نرغب من جنابكم ان تنشروا على صفحات جريدتكم الفيحاء الكلمة الاتية تنبها للامة التونسيه من ان تغتر ببعض الاباطيل التي تنشرها جريدة النهضة على حسابنا سعيا في استمرار خلاف اسيف وقع بيننا وبين بقية اعضاء اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي

قد نشرت جريدة النهضة بعدد ١٦ شوال الجاري تحت عنوان « اجتماع المنشقين عن لجنة الحزب الحر الدستوري التونسي » كلاما نسبته الى كل من الممضيين اسفله الحقيقة ان هذا القول لم يصدر من كليهما ولا من غيرها بالصورة التي نشرته بها الجريدة المشار اليها على ان جوهر الخلاف ومنشاه قد سبق بسطهما بالمنشور المذيل بامضاء اتنا والذي وجه لكافة شعب حزبنا الدستوري المحبوب وعليه فقد تحتم علينا تحذير الامة التي يرجع اليها مهمة فض هذا المشكل العظيم من كل الاباطيل والدسايس حتى لا تنسب الينا الا ما صدر حقيقة منا وكان مذيلا بامضائنا والسلام

محمود الماطري

البحري قيقة

مدير الجريدة وصاحب الامتياز

محمد المنصف المنستيري

مطبعة ـ الارادة ـ تونس

حول رجوع الاستاذ الثعالبي

(بقية ما بالصحيفة الاولى)

ما يقع اغفاله وهو الظروف التي تواجه اولئك الرجال في القيام باعمالهم

سياتي يوم يقع فيه تصفية حساب الدستور من تاريخ الهدنة الى يومنا هذا

اذ ذاك يمكن ان تزاح الغبار عن ملفات تاريخ تلك المدة المجهولة والتي كان فيها الدستوريون يقاومون ويطاردون من طرف المشرع والحاكم والسفير والادارة والعدالة وحتى من مواطنيهم واحتملوا جميع انواع الارهاق من غير ان يتراجعوا سواء بتغيير المبادي او بالانسحاب من ساحة الكفاح

هنالك اطوار شاقة على الانسان ينكر الناس فضلها وتنسى وتغفل بالتستر والاحتشام لم يلق اي حزب من الاحزاب في هذا البلد ألب خصوم مثل خصومنا العديدين ولكن حزبنا محق منهم قسما عظيما وهو لا يزال يقاوم ويتمتع بالحياة .

لقد مات الدستور القديم ! هكذا يقول بعض المنجمين اصحاب الانوف الطويلة . والحال ان الدستور الذي يذكرون انه قبر لا يزال بحمد الله حيا يرزق . والدليل العظيم على حيويته هو ذلك السيل من الشتم الذي يوجهونه نحوه وحزبنا لا يعيد تبريرا لموقفه ذلك العذر (التاريخي) الذي لفظ به م. تارديو عند ماخاب «يكفيني انى عشت» وانما يقول: «لقد صمدت وعلمت»

ويا ليت الحكومة تتفضل بنشر ما تحويه خزائن دفاترها من الاسرار فيصلح بعض المخطئين فساد ما يدعون ظلما وعدوانا .

لو اراد الثعالبي ان يفتخر بعمله لفتش عن ذلك الفخر في سنين الاجاحة التي اجتازها الدستور . وفي سنة ١٩٣٧ كان لنا موسم ممطر ولكن الصابة لم تتحقق فيه . ونقول بكل صراحة ان المستقبل يتراءى لنا على هذا النمط فينبغي اذا ان لا نغتر . هنالك سياسة تجود بنتائج تفتك من الحكومة بكثير او بقليل من الصعوبة ولكن هناك سياسة لا تجود بشيء ولكنها تسمح لك بان تصرخ باعلى صوتك . ومن الخطب ان يبتهج بهذه السياسة ويعتبرها انتصارا فرد من الافراد لانه يقيم الدليل على فطنته التي تشبه فطنة الاقيال السود الذين يمنحونك محبتهم واموالهم لقاء مظلة او ساعة . يوجد بعض السياسيين الذين ينصحون بوجوب منح بعض الحريات الوقتية للشعب لالهائه ولا شغاله بها وليجعلوه ايضا يتأسف على الاصلاحات التي يضن بها عليه الحاكمون ولا يريدون اعطاءها له . سيقول المعارضون :هذا تعالي وسوء نية . وهذا بهتان فلنفتح ملف الاصلاحات التي وعدنا بها م. بلوم في كتابه الذي بعث به الى الاستاذ صالح فرحات . لقد قلبناها تحت ضوء المجهر بهذه الصحيفة ولكننا لم نجد بها شيئا مغذيا . اجل ذلك احسن بكثير من عهد الفطام الماضي ولكن لماذا نكون قصيري النظر فلا نتذكر الاصلاحات التي وعدونا بها من سنة ١٩٢٢

لنقارن ولنحكم . ان الشيخ الثعالبي له الصفة التامة للقيام بهذا العمل وها نحن نترقب بكامل الاطمئنان رايه الذي سيمليه عليه احترامه الدستوري للمبادي .

عبد الحق

حرية الصحافة و الاجتماع

(بقية ما بالصفحة الاولى)

المراقب المدني لديه ـ تعطيل صريح لاحكام الامر العلي ولم يعهد من قبل ان للمقيم العام حق نقض الاوامر العلية وتعطيلها بصورة علنية كما وقع يوم عيد الحرية والديموقراطية

فهل غفلت الحكومة عما في ذلك من اعتداء صريح على حقوق سمو الامير الجليل ام انه يرمي الى غرض مقصود وبداية في سبيل تنفيذ « السيادة المزدوجة » في اصدار القوانين وتعطيلها .

ثم انا نسأل الحكومة لماذا لجأت الى وسيلة الضغط على الحرية بالجملة بدعوى حماية الامن العام وردع الخارجين عن حدود القانون بدل ان تلجأ الى وسائل الحماية التي اعدها القانون نفسه . فقد كان الواجب ان يقع تجربة القانون قبل ان يقع تنقيحه فانه اذا لم ينفذ بصورة كاملة لا يمكن ان تظهر عيوبه ونقائصه

والمتأمل في صنيع الحكومة من اول عهدها باصدار القوانين لتنظيم الحريات والجزء الضئيل من الحقوق التي ابيح للشعب التمتع بها يرى انها سارت على هذه الخطة فلم تطبق العقوبات التي يتضمنها القانون بل تعمد الى التنقيح وزيادة التضييق والتثقيل في العقوبات وبذلك كله لا يقع التطبيق ويلتجأ الى العقوبات الادارية

ولذلك لم نستطع فهم الفائدة التي تراها الحكومة في تحديد حدود الحرية والحقوق والتهديد باحالة المتجاوز لها على المحاكم العدلية ولم نتبين المعنى الحقيقي الذي يبقى بعد ذلك لفاتحة القانون التي تنص على ان « الاجتماعات حرة » او ان « الصحافة حرة »

وعلى كل حال فاننا لا يسعنا الا ان نحتج على ما وقع ونطلب من الحكومة ان تحترم حقوق الامة ولا تعبث بها وان تحرص على احترام الاوامر العلية هي نفسها قبل ان تحمل الناس على ذلك

في مدارج العرفان

في اثناء دورة الامتحانات الاخيرة فاز الشاب المهذب الماجد السيد الشاذلي ختاش بالنجاح واحرز على الجزء الثاني من شهادة الباكالوريا بعد الامتحان الشاق الذي اداه في ايكس ان بروفانس فنهنيه ووالده السري النبيل المحترم صديقنا السيد محمد الصالح ختاش عضو اللجنة التنفيذية للحزب ونرجو للشاب اللطيف المستقبل السعيد والحظ الوفير في خدمة الوطن

جريدة الارادة

اضطرتنا ظروف قاهرة ـ وجب علينا الخضوع لها ـ ان نحجب عدد الاسبوع الماضي عن قرائه الكرام . ولذلك لا يسعنا الا تقديم الاعتذار لهم عن هذا الاعتداء على حقهم . كما اننا نقدم خالص الشكر لاحبابنا الكثيرين الذين امطرونا بالاسئلة عن هذا التأخير واظهروا لنا مزيد الانعطاف والتأييد . وليثقوا انا سنقابل ذلك بمضاعفة الجهود في خدمتهم والدفاع عن مصلحة الوطن والله المسؤول ان يوفقنا ويكتب لعملنا النجاح

البقاء لله

اول امس سارت الى عفو الله وسعة رحمته المرحومة عمة الكاتب الاديب والوطني الغيور السيد محمد الغربي احد الاحرار ضحايا رمادة .

وفي مساء الامس شيعت جنازتها في مشهد حافل مشى فيه جم غفير من الاحرار واصدقاء السيد محمد الغربي فنسأل الله للفقيدة الرحمة ولصديقنا المذكور وبقية آل الفقيدة الصبر وعظيم الاجر

نتيجة واحدة لتجارب مختلفة

(٢)

كلما قيل لنا انه وقع تشكيل لجنة بحث فحص الحالة في تونس او غيرها من ممالك شمال افريقيا وتقرير ما يلزمها من الاصلاح الا وغمرتنا الدهشة وجرفنا تيار من التعجب والاستغراب لاعتقادنا الذي لا يخامره شك في ان حالة هذه الاقطار وساكنيها غير مجهولة جملتها وتفاصيلها عند الماسكين بزمام الامور والجالسين على ارائك الحكم في فرنسا فانهم اذا لم يكونوا من الذين وضعوا تلك النظم واجروا هذه السياسة فانهم ولا شك من الذين قاموا بالدفاع عن المتالمين منها والمتذمرين من آثارها وتلقوا منهم البيانات الكافية عنها وسكبوها في تقارير ضافية نشروها في الصحف او قاموا بمعارضة سياسة الحكومة بشانها في البرلمان

على ان التقارير الرسمية وغير الرسمية وما ترجم عن الصحف من البحوث الضافية وما استنتجه الرجال الرسميون الذين زاروا هذه الاقطار وكذلك الغير الرسميين كل ذلك قد كون لدى وزارة الخارجية بدون شك معلومات ضافية ودقيقة عن حالة هذه الاقطار وما يجري فيها وما يعامل بها سكانها من طرف الحاكمين ويمكن الرجوع الى هذه المعلومات بكل السهولة والاستفادة منها والاعتماد عليها لاجراء الاصلاح المطلوب دون الالتجاء الى إبحاث جديدة وتكوين لجان للقيام بهذا العمل وما يتبعه من تضحية وقت ومال يتحمل عبأه الطالب والمطلوب معا

ولنفرض ان الحكومة قد اصبحت لا تعلم من امر هذه الممالك المشمولة بنفوذها شيئا وتجهل تمام الجهل ما يتذمر سكانها منه وهو من قبيل فرض المحال فهل يلزم لاجراء بحث تتجلى به الحقيقة لطلابها ان ينتظر الناس ثلاث سنوات وان تستمر حالتهم يتغلغل الخطر فيها يوما فيوما حتى تؤول الى درجة من الخطورة لا ينجع فيها علاج ولا يصلحها مصلح مهما اوتي من سداد الراي وكمال الحكمة

ان الاقرار والاعتراف بخطورة الحالة وشدة وطأتها على سكان هذه الاقطار قد وقع إعلانه والتصريح به بصورة لم يعد في الامكان انكاره من بعد ولا التقليل من اهميته ووقع ايضا القول بان خطورة الحالة وشدة الوطأة وسوء اثرها في نفسية السكان يستدعي التعجيل بالعلاج والمبادرة بالاصلاح وليس مما يتفق مع كل هذا ان تنتظر خمسة عشر شهرا ثم يقال لنا بعد ذلك ان لجنة وقع تشكيلها لبحث حالة البلدان المشمولة بالنفوذ الفرنساوي والاستماع لشكايات سكانها ووضع التقارير بذلك وانها بعد ثمانية عشر شهرا آتية ستقول كلمتها فيما يلزم من الاصلاح والله اعلم كم يلزم من الاشهر او الاعوام بعد ذلك لاجراء هذا الاصلاح ورفع الكابوس عن هذه الملايين من المسلمين الذين اضحوا يئنون ما بين عوامل الجهل والفقر والارهاق

ان النفوس المتالمة خير ما تعالج به ان يبعث فيها الامل وتوفر لديها عوامله ودواعيه وليس الامل وحده بكاف في العلاج بل يلزم اردافه بتحقيق مناطه وايجاد هدفه الاسمى دون مطل ولا ونـاء. والذي اصبحنا نشاهده ونسمعه اليوم وقبل اليوم هو من عوامل الياس لا من عوامل الامل ومما تزداد به هذه النفوس تبرما والما وتضيق به الصدور تحرجا ولا تجد لها من ضيقها مخرجا فهي حيرى يائسة بائسة مثلما نراها اليوم تصعد الزفرات اسفا على ما فات وتتشاءم الى ابعد حد مما هو آت وما ذلك الا نتيجة طول المطل وبعد نهاية التسويف.

هناك التجارب الماضية التي كانت نهاية كل منها الاخفاق مثلما ذكرناه في المقال السابق هذا وهناك صولة الرجعيين واستضعافهم لاحزاب الشمال وتسيطرهم عليها بالمادة التي يملكون زمامها ويمسكون خطامها فهم بهذه القوة المادية يجعلون من الاحزاب الشمالية في الحكم اعوانا لتنفيذ برامجهم وتحقيق اغراضهم ولو حتى فيما وراء البحار فلا يتركون املا لمؤمل بعد هذا وذاك في الانتصاف والخروج من وطأة الارهاق والاعتساف على عهد اية حكومة سواء كان مصدرها اليمين او اليسار ورحم الله من قال لقد تطور كل شيء الا الاستعمار فانه بقي جامدا لم يتغير لا على عهد حكومة اليمين ولا على عهد حكومة اليسار الخ

ان شر ما تشكو منه الامة هنا هو هذا العبء الثقيل من الميزان الضخم والجيش العرمرم من المتوظفين وسخاء الميزان على هؤلاء الى حد صرف ثلثيه عليهم وتقتيره على المصالح العامة حتى كادت ان تصبح عديمة الوجود او ذات وجود ضيق محدود هذا مع انعدام السلطة والنفوذ الحقيقي من ايدي التونسيين وفقدان حق الرقابة على صرف هذه المئات من الملايين وما يقع سنه من القوانين وكل ما تفرع عن هذا من خلل في النظام واستلاب لمظاهر الذاتيه مثلما وقع اخيرا من الحاق ادارة الامن وانتشار نفوذ الجندرمة الفرنسية الذي كاد يغمر كل سلطة تونسية

فهذه النواحي التي اوردناها على سبيل المثال جديرة بالعناية والدرس وسرعة المعالجة نظرا لشدة خطورتها وفداحة الخطوب التي احدثتها ومنها المجاعة المؤلمة الماسة بالكرامة التي توالت في هذه السنين وظهرت في السنة الماضية بابشع منظر وافظع صورة فلقد كانت اصدق شاهد على فساد السياسة المالية وعلى تقصير فادح فاضح في سياسة الاقتصاد والانشاء وذلك وحده كان كافيا لتحريض الحكومة على المسارعة بمعالجة هذه الحالة في سرعة وحزم دون التجاء الى هذه المدة الطويلة واللجان المتعددة الاسماء والنعوت واللجان كما يقولون مقابر المسائل ومدافن المشاكل وحالة مثل التي عليها هذه الاقطار لا تونس وحدها ليس من العدل ولا من حسن السياسة ان تقابل بمثل هذه العناية الفاترة والمطل الطويل والخروج من اجل ضرب لعمل لجنة للدخول في اجل يقتضيه عمل لجنة اخرى وهكذا نستمر وقافلة الخطر تسير ولا نفتح اعيننا الا على زيادة ملايين اخرى الى ذلك الحمل الثقيل يقدمها لنا اعضاء المجلس الكبير كتذكار لعهد « مشاركتهم » الجميل في كل دورة لمجلسهم الكبير

لقد استفرغنا كل الوسائل في افهام الحكومة ما يحيط بنا من خطر ولا يمكننا ان تقول انها لحد الآن لم تفهم بل نقول انها فهمت ولحد الآن لم تعمل وقد كاد ان ينقطع الامل في ان يصدر منها لفائدتنا اي عمل ما دامت راضخة لسيطرة الماليين ومنفذة لرغبات المستعمرين وما دامت مسائلنا مواد ترضية ومثاقيل لتعديل الميزان

محيي الدين القليبي

ملاحظات وتعليقات

اصلاح خطأ

كنا كتبنا في عدد مضى مقالا عن المحاكم الشرعية تعرضنا فيه لذكر المرتبات التي يتقاضاها الحكام الشرعيون والموظفون الاداريون بها . وقد جاء في ذلك المقال ما مفاده ان هناك عدم ملاءمة بين ما يتقاضاه المفتون من مرتبات اصلية ومرتبات اضافية وبين ما يتقاضاه القضاة من مرتبات ظننا عن حسن نية انها هي الاولى والاخيرة واستغربنا ان يكون ما يتقاضاه القاضي اقل بكثير مما يتقاضاه المفتي مع ان عمل الاول يومي متواصل بخلاف الثاني

وقد نبهنا احد قراء جريدتنا الافاضل الى اننا غفلنا عن حقيقة ما هو واقع اذ ان قضاة الحاضرة يتقاضون علاوة على مرتباتهم الاصلية مرتبات اضافية باهظة من النظارة العلمية بالجامع الاعظم بحيث ان التوازن بين القضاة والمفتين مختل لفائدة الاولين دون الثانين والفرق عظيم بين ما يتجمع للقاضي وما يتجمع للمفتي واذا اعتبرت حالة المفتي الذي ليس له مرتبات اضافية وجدت انه يتقاضى ثلث ما يتناوله القاضي تقريبا

والحق ان هذه الملاحظة صحيحة وفي محلها ولا يسعنا الا ان نعترف بذلك مع اسداء الشكر لصاحبها جزاء له على تمهيده لنا طريق الرجوع عن الخطأ الذي وقعنا فيه عن حسن نية

كما لا يسعنا الا ان نستغرب بقاء النظارة العلمية حية الى اليوم من ناحية المرتبات مع ان قانون اصلاح التعليم بالكلية الزيتونية المعمورة الغاها واحال سلطها الى خطة شيخ الجامع التي انشأها وقرر لها مرتبا معينا كان يجب ان يكون اساسه الاعتماد الذي كان مقررا لمرتبات رجال النظارة العلمية

اما الاعتذار بان ابقاءه انما كان لان وزارة العدلية لا تستطيع ان تقرر للحكام الشرعيين مرتبات كافية مناسبة لوظائفهم ولاجل ذلك يجب ان تعطي لهم مرتبات تكميلية من ميزانية ادارة اخرى . فانه اعتذار لا يصح ولا يمكن قبوله لانه يوجد الآن من هو متقلد لخطة مفتي وليس له اي مرتب تكميلي من جهة اخرى ولان تقليد القاضي اي وظيفة زائدة عن خطته الاصلية انما هو عبث محض بحقوق المتقاضين وتعطيل لعمل المحكمة الشرعية تعطيلا تاما كما هو مشاهد فعلا عند ما يكون للقاضي عمل بالجامع الاعظم يدعوه للحضور به واهمال شان المتقاضين

الواجب انهاء هذه الحالة حتى يتفرغ الحاكم الشرعي تمام التفرغ وللجامع الاعظم من اساتذته ما يغنيه عن رجال الديوان

المساعي الرجعية

بلغتنا اخبار تحتاج الى التأكيد والاحتراز مفادها ان المساعي التي بذلها ويبذلها م. برتول متفقد المراقبات المدنية والقائم وقتيا بوظيفة المراقب المدني لدائرة تونس على اثر نقلته من منصبه السابق على رأس الادارة التونسية الملغاة الى منصبه الجديد الملحق بالسفارة العامة ـ هذه المساعي اثمرت او على الاقل أوشكت ان تثمر

فقد كان م. برتول يبذل جميع قواه مؤيدا بالقوات الرجعية الظاهرة والخفية لاستبقاء مركزه والاستيلاء على الادارة الجديدة التي خلفت ادارته السابقة فلما اخفق في ذلك ازاء اصرار المقيم العام والدوائر السياسة التي تؤيده على القيام بعملية التطهير الاداري توجه هم القوات الرجعية المختلفة الى ناحيتين معاهما حصر عملية التطهير في اضيق دائرة ممكنة لاستبقاء اكبر عدد من الانصار في المراكز المهمة . والثانية بذل الجهد العتيد لعدم تبوء م. سوماني مقعده على رأس الادارة الجديدة وعرقلة مساعي ورغبات المقيم العام في هذا الشان واقيمت العراقيل فعلا في طريق تقديم امر تعيين م. سوماني للطابع السعيد حتى قامت مشادة عنيفة بسبب ذاك بين من خلفهم المقيم العام هنا اثناء غيابه في فرنسا او اخر الشهر المنصرم . واوشكت العاصفة الهوجاء ان تثور بين القوتين لولا برقية من مصدر عال وردت من باريس في آخر وقت فرجحت الكفة المقابلة للقوات الرجعية وقضت على مناوراتها بالاخفاق وبسبب ذلك وحده حظي امر تسمية م. سوماني بالختم الملوكي السعيد

وعلى اثر هذه الهزيمة المرة لم تهدأ القوات الرجعية ولم تخضع للامر المقضي ولم تحن رأسها للاقدار بل حاولت دائما ان يكون الخطر الذي حاق وحيق بها وبنفوذها في اضيق دائرة ممكنة ووالت مساعيها في هذا الشان جهرة وخفية حتى امكن لها ان تفوز بعض الفوز في الميدان

واول فوز سجلته لنفسها ان تمكنت من حرمان م. سوماني من نيابة الكاتب العام عند مغيبه هو وكاهيته في وقت واحد كما وقع في هذه الايام بدعوى ان هذه النيابة يجب ان تكون من حق اقدم المديرين عهدا بالوظيف لا اقرب الوظائف تجانسا مع وظيف الكاتب العام كما كان من قبل وجاءوا فعلا بمدير الاشغال العامة المستقيل الذي قبلت استقالته وانابوه عن الكاتب العام كما بيناه في غير هذا المكان مع ان المستقيل انما يكلف بفصل القضايا الجارية دون ان يستطيع القيام بعمل ايجابي تترتب عنه مسؤولية بل ان قرارات المستقيل باطلة اذا اقدم عليها بعد الاستقالة كما هو المتعارف في كل بلاد منظمة خاضعة لقانون مسطور

وثاني فوز تكاد ان تسجله في هذه الايام القريبة ان استمرت الامور جارية على هذا المنوال المعكوس الذي نشاهد اثاره بادية للعيان ـ هو انها سعت لجعل توازن بين نفوذها ونفوذ رجال السياسة الجديدة وحاولت ان تمد م. برتول بطلها الاوحد بوظيف ذي نفوذ يكون مركزه في السفارة العامة كيما يحتل كفة في الميزان تقابل الكفة الاخرى التي يحتلها في سراية المملكة م. سوماني حتى يتعادل النفوذ على الاقل ان لم يترجح لفائدة الرجعية نظرا لدهاء م. برتول وواسع حيلته وتنوع تدابيره

اننا لا نفهم كيف يخضع المقيم العام للقوات التي تحاربه وتحاول بجميع مجهوداتها ان تقتلعه من مركزه وان تعوضه بجنرال يعيد بصلابته سياسة الضغط ويعيد الى الرجعية نفوذها كما كان في العهد الماضي بالرغم من السياسة الجديدة ومن تربع اخصامها رجال الواجهة الشعبية في الحكم

لا نريد ان نظن ظن السوء فنقول ان المقيم العام اراد مسايرة القوم في بعض الطريق ليتفادى حملات الرجعية الشديدة المتوالية عليه ولكن مع ذلك ماذا نقول ؟!

سياسة المشاركة

رصيفتنا المغربية الراقية « الاطلس » جريدة تصدرها كتلة العمل الوطني في القطر الشقيق الذي مني بداء « سياسة المشاركة » ذلك الداء الذي منيت به هذه البلاد ايضا واصاب كثيرا من العقول فاخرجها عن الجادة المثلى تحت تاثير الاستهواء

ولقد نشرت الرصيفة المذكورة اخيرا مقالا صادرا باسم رجال الكتلة المذكورة تضمن اقوالا رصينة وحقائق جمة عن « سياسة المشاركة » واعراض هذا الداء الوبيل ولذلك رأينا ان تنقله هنا عسى ان يستفيد منه اولئك الذين لا يزالون يجرون وراء هذا السراب الخلاب ولم تردعهم الخيبات المتوالية . شفاهم الله

قالت الرصيفة المحترمة :

لقد قام الشعب المغربي بحركة عنيفة في شهر رمضان الفارط لتايد كتلة العمل الوطني في المطالب المعجلة التي في مقدمتها الحريات الديموقراطية . وقد خرج الزعماء والمعتقلون من السجون وكلهم اطمئنان وثقة بالوعود المعسولة التي صرح بها سعادة المقيم العام الجنرال نوقيس واكدها الصدر الاعظم ثم جلالة مولانا الملك للوفد القادم من فاس وظن الجميع ان عصر الارهاق والميز العنصري قد انقضى . واننا سندخل او دخلنا في عهد التفاهم الحقيقي والتعاون الصادق بين ادارة الحماية والحكومة المغربية من جهة وبين الشعب المغربي والوطنيين من جهة اخرى . ولكن عشرة اشهر مضت عرفتنا ما في هذه الوعود من حقائق وما في الدعوة للتعاون من دخائل . ولا نذيع سرا اذا قلنا اننا بكل اخلاص آمنا بأن المهيمنين على الامر في ادارة الحماية بالمغرب ما يزالون من اولئك الرجعيين المتشبعين بروح الاستعباد والذين يعتبرون انفسهم في هذه المملكة بمثابة الفاتحين المسيطرين . وان وجود الحكومة الشعبية بفرنسا لم يزدهم الا تشبثا بافكارهم وتعصبا لاساليبهم وكانهم يفدون في المغرب ما ضاع لهم (في نظرهم) بفرنسا . ثم هم لا يريدون ان يظهر للمغاربة من الصنع الجميل ما يكون امامهم بمثابة الدعاية لاحزاب الواجهة الشعبية ومبادئها . لذلك فهم يعرقلون كل اصلاح ويقاومون كل تطور ويتخذون لذلك اساليب الاستغلال والخداع تارة والدس والتآمر اخرى . ثم هم يعملون بكل قواهم ليعتقد المغاربة انهم لا ينالون من حقوقهم شيئا وانهم اليوم كالامس لا يزالون تحت سيطرة اسيادهم المستعمرين لا يفلتهم منهم تطور محسوس ولا مقاومة عنيفة ولا مبادي حرة

ازاء ذلك فقد رات الحركة الوطنية ان تعلن الحقيقة للناس وتشرح الواقع لحكومة فرنسا وللشعب المغربي وجلالة ملكه المفدى فكتبت تقريرا ضافيا عن ما قامت به ادارة الحماية برئاسة الجنرال نوقيس في العشرة اشهر السالفة ثم بعثت وفدها الامين ليقوم في جملة ما يقوم به من اعمال بتقديم ذلك التقرير لسعادة النائب الوزير م. دوطيسان الذي هو من لجنة الرعاية لمطالب الشعب المغربي بل هو من الافراد الثلاثة الذين تكلفوا بتبليغها لدولة م. لافال وفي يوم السابع من شهر اوت حظي وفدنا الامين بمقابلة م. دو طيسان حيث لبثوا معه ساعة كاملة سلموا له فيها التقرير وتذاكروا بتطويل عن المطالب وعدم تنفيذ شيء منها ولا زلنا لم نعرف تفاصيل الحديث وكل ما علمنا ان سعادة الوزير واعد بمباحثة الجنرال المقيم في ما يتضمنه التقرير وان سعادته سيبذل كامل مجهوده لتحقيق المطالب المغربية

وهنا في المغرب قدمنا نسخة من التقرير لدار المخزن العامرة واخرى للاقامة العامة . وسيعلم اخواننا المغاربة من هذا التقرير كل ما يجب ان يعلموه عن الخطة السياسية التي لا زالت الحماية متمسكة بها في بلادنا . كما انهم سيؤمنون معنا بان الضمير الوطني لا يسمح بالمشاركة في سياسة يقصد منها تخدير الشعب وتحويل نظره عن مطالبه

وعسى ان يكون في اشعار الحكومة بيقظة الحركة الوطنية ورجالها واستعدادهم للتعاون الحقيقي ما يحمل المسؤولين على الجد في العمل والاخذ في تنفيذ الوعود الصريحة التي اقتطعوها لهذه الامة ولا زالوا يؤكدونها

انهم بذلك يقدمون للمغرب ولفرنسا اجل الخدمات وحيئنذ يمكن تدشين عهد جديد هو عهد التفاهم الصريح والتعاضد القوي على ما فيه خير المغرب ومصلحة بنيه

(لجنة التحرير)

الرجوع الى عهد الجوسسة

تشكى الينا كثير من اهالى المرسى تغافل رجال البوليس عن رقابة الحانات في هذا المنتزة الجميل حتي شوهت سمعته رغما مما له من مقام كمقر لسمو الامير الجليل ابقاه الله

فقد تكاثر السكارى من المسلمين حتى كاد الناس يحسبون ان بيع الخمر بهذا البلد اصبح مباحا لهم لانه واقع تحت سمع رجال البوليس وبصرهم وفي جميع الاوقات وفي النهار والليل وحتى في ساعة مؤخره من الليل وللشيوخ والكهول والشبان وحتى الصبيان

ومما لا شك فيه ان البوليس يعلم الحالة حق العلم ولكنه يغض الطرف عن تنفيذ الامر العلي المطاع ويشغل رجاله لا بحراسة الامن العام ولا بتنظيم المرور ولا بغير ذلك من واجباتهم الاصلية ولكن بتضييق وسائل العيش على العرب الرحل الذين اموا هذا المصطاف الارتزاق من وراء بيع الغلال والطيور ونحو ذلك . وايضا بمضايقة الجالسين في المحلات العمومية وعد انفاسهم وتعرف ميولهم السياسية للتقرب من ذوي النفوذ ظنا منهم ان ذلك وسيلة سهلة للرقي وان ما كان كذلك في العهد المغابر لايزال هو بعينه انجع وسيلة في العهد الحالي

فقد كان جماعة من الفضلاء في احد الايام يقضون السهرة باحد المقاهي العمومية يتناولون بالحديث مواضيع لها مساس بالحياة اليومية فاذا باحد رجال البوليس يتقدم من صاحب المقهاة ومعاونيه يطلب منه ان يبين له اسماء اولئك الجالسين . وكان هذا الطلب بشكل خال عن اللطف ومراعاة الآداب حتى تفطن له من يعنيهم الامر ورأوا في هذا السلوك ما يمس بكرامتهم فتقدم له بعضهم وسأله عن المقصود من ذلك وطلبوا منه ان يرافقهم الى مركز البوليس ليعلموا من رئيسه ما هو المقصود من هذه المراقبة ولكنه اعتذر وبالغ في الاعتذار وطلب العفو والصفح حتى اشفق عليه السائلون ورحموه

ولكنهم مع ذلك لاحظوا منذ غداة ذلك اليوم عونا او اثنين من اعوان البوليس وبعض المخبرين يرودون حولهم ويحاولون الاطلاع على ما يدور بينهم من حديث بوسائل مرذولة تمقتها النفوس

وبناء على هذا فاننا نسأل هل ان قول م. قيون عن الغاء وسيلة التجسس وكتابة التقارير ومضايقة الناس في القدر الضئيل الذي بقي لهم من الحرية قد وقع العدول عنه ام ان اوامره لا تنفذ حتى حول المكان الذي اختاره لسكناه. ام لا هذا ولا ذاك ولكنه تطفل من رجال بوليس المرسى وتطلع الى الرقى على حساب السياسة ولو مع اغفال ماموريتهم الاصلية

اعوان المحاكم الشرعية

نعود مرة اخرى الى مظلمة اعوان المحاكم الشرعية التي شرحناها في عدد مضى . فقد تابعتنا في الموضوع بقية الزميلات واهتمت بها وزارة العدلية و م. لاموت على الاخص بعد ان كان يحاول سدل ذيل كثيف من النسيان عليها

فقد بلغنا انه فيما مضى تلقي كتابين من صاحبي الفضيلة شيخي الاسلام يلفتان فيه النظر الى وجوب انصاف الاعوان واعطائهم المرتبات الكافية التي عينت لهم في ميزانية الوزارة نظرا لما يقومون به من الخدمات الشاقة في المحكمة وخارجها التي تستغرق كل النهار واحيانا جزءا من الليل في توزيع البطاقات وتبليغ الاذون ونحو ذلك فما كان من م. لاموت الا ان سكت عن الجواب بلا او نعم واصر على السكوت رغما من مكاتيب التذكير

نعم اهتم م. لاموت بالمسألة كما قلنا على اثر ما كتبته عنها الصحافة العربية ولكن همه لم يتجه مع الاسف الى انصاف اولئك المظلومين بل انه اتجه الى اسكاتهم عن حقهم بالزيادة في المرتبات الحالية التي يتقاضونها زيادة زهيدة لاتسمن ولا تغني من جوع ولا تكف ايديهم عن التوجه الى جمهور المتقاضين . ولربما كان ينوي ان لايزيدهم هذه الزيادة حتى يأخذ عليهم اقرار بالرضا بها او شبه تعهد بالاكتفاء بها وعدم مطالبة الحكومة بالزيادة مرة اخرى

واذا صح هذا فان المسألة تكون من الغرابة بمكان اذ كيف تسمح نفس م. لاموت ان يستغل فقر هؤلاء المساكين وضعفهم وشدة حاجتهم فيعمد الى هذا الاسلوب الذي لايخرج مهما قيل فيه من المبررات عن كونه مساومة على حقهم لا اقل ولا اكثر

وانا نرى ان مرتبات الاعوان قد تقررت في الميزانية فاكتسبوا بذلك حقا لاينازعهم فيه منازع فيجب ان يعطوا على اقل تقدير اولى درجات سلم المرتب ولا معنى لهذا التلكوء الا المماطلة في الحق ممن يغدقون على انفسهم المرتبات الوافرة والمنح التي لا عداد لها والتي ما أنزل الله بها من سلطان ويفرضونها على البلاد فرضا حتى في الوقت الذي لا تحتمله مقدرتها ثم يسمون ذلك حقوقا مكتسبة يريدون المحافظة عليها مهما كانت التكاليف

والمكيالان والميزانان يعملان دائما وفي كل مكان وزمان

التدابير الخفية

اخبرنا في عدد مضى بان م. بيوفلو مدير الاشغال العامة قد قدم استعفاءه من خطته المذكورة بمجرد علمه بتأليف لجنة فنية لاجراء بحث فني على عقود الشركات المستلزمة للمصالح العامة وعن الطرق التي تنفذ بها عقود المقاولات وتراقب بها من قبل الحكومة

وقد تأكد لدينا خبر هذا الاستقالة بصفة قطيعة وانتظرنا ان ينشر ذلك بصفة رسمية بين يوم وآخر ولكن بدلا من ذلك نشر خبر ذو صبغة رسمية مقتضاه ان الحكومة قررت ان اقدم مدير هو الذي يتولى القيام بوظيف الكاتب العام للحكومة التونسية عند مغيب كل من الكاتب العام وكاهيته . وعلى اثر ذلك اعلن انه تطبيقا لهذا القرار فان م. بيوفلو مدير الاشغال العامة هو الذي تولى القيام بنيابة الكاتب العام

نتيجة معكوسة يحار الفهم في تعليلها فلم نفهم كيف يكلف المستقيل الذي قبلت استقالته من جانب المقيم العام بهذه الوظيفة . ولم نفهم ايضا اذا كان هذا مقبولا كيف لايتمتع بهذه النيابة م. قو مدير المعارف الذي لايزال مباشرا للعمل في ادارته اذ هو اقدم مدير الآن بين جميع المديرين

ثم ان في اختيار هذه الطريقة نفسها متكلم اذا ان اقرب خطة ملائمة لوظيفه الكاتب العام هي خطة مدير الادارة التونسية والجهوية الجديدة لان الارتباط الذي بين الوظيفتين اقوى مما هو بين وظيفة الكاتب العام ووظيفة مدير الاشغال العامة مثلا

والخلاصة الوحيدة التي يمكن استخلاصها كنتيجة لهذا السلوك الغريب هو ان المقاومة التي قامت في وجه المقيم العام عند اختياره م. سوماني مدير الادارة الجديدة لاتزال قوية ومتحكمة في توجيه سير الحكومة والسياسة العليا في الوجهة التي تريدها . واذا كان المقيم العام قد تغلب وقتيا عند اصراره على اختيار م. سوماني في ذلك الوظيف الجديد فان هذه القوات الخفية قد استطاعت ان تتغلب في هذه الموقعة وسوف تستطيع ان تتغلب في غيرها من المواقع القادمة ان لم يتنبه لذلك المقيم العام ويأخذ على مقاوميه الطريق من الآن

الرجعية في الافاق

وردت لنا رسالة من السواسي معقبة بامضاءات كثيرة من الاهالى تتضمن التذمر من اعمال و تعديات م. كوسطال قابض الاداءات المختلفة الحاكم بامره في جهتهم بمقتضى ماله من التأييد المطلق والحماية الفعالة من جانب المراقب المدني بسوسة

ويقول اصحاب الرسالة ان هذا الحاكم بامره قد سخر لخدمة لركابه وتنفيذ اغراضه كلا من خليفة السواسي السيد احمد القطاري ورئيس مركز البوليس بالجم فسلطهما على الاهالي يسومونهم الخسف والعسف حتى ضج الجميع وابلغوا شكواهم الى جميع الجهات ولكنهم مع ذلك لم يجدوا اذنا صاغية من جانب اولي الحل والعقد . بل وجدوا بدلا من ذلك معاملة قاسية اشد مما كانوا يلقونه قبل رفع شكواهم لاولي النظر وتضاعف عليهم الطغيان حتى لم يبق في قوس صبرهم منزع ولم تبق لهم قدرة على تحمل عذاب الهون اكثر مما تحملوه

وقد ذكروا مثالا لما يلاقونه من انواع العذاب انه وقع سجن المسمى عبد السلام بن صالح وفي يوم ٢٥ جويلية الجاري دخل عليه اولئك الطغاة من البوليس السجن وفي اثناء ذلك وقع ضرب المسجون المسكين ضربا مبرحا سالت معه دماؤه حتى اصبح في حالة خطيرة جدا

وقد اثارت هذه التصرفات خواطر الاهالي الى ابعد حد وارسلوا ٤٥ برقية الى وكيل الحق العام يطلبون منه التداخل لفائدة المسجون المسكين كما ارسلوا في الوقت نفسه ٥٥ برقية الى المقيم العام بلفتون نظره لما وقع ويطلبون منه قمع الطغيان الذي ترحب به الرجعية وتتوقع منه الحوادث وقيام الاضطربات والقلاقل التي تثبت مركزها وتوطد نفوذها وفي الوقت نفسه تحرج مركز المقيم العام تحرجا ترغب فيه كل الرغبة اليوم وعلى الاقل تقيم بوجهه العراقيل وتقيده حتى يبقى اسير هواها ومسيرا طبق اغراضها

وما دام المقيم العام متهاونا في القيام بعملية التطهير الاداري في مدى واسع يشمل الادارة المركزية ومراكز الرجعيه في الآفاق فان الحوادث من قبيل ما وقع سوف تتجدد عندما تقع اثارة اعصاب الجماهير بتصرفات مثلما هو واقع اليوم في السواسي وحينما تثار احساسا تهم بهذا الشكل ويفلت زمام القيادة من ايدي العقلاء

لذلك يجب ان تهتم الحكومة بالامر وان ينتقم من الطغاة المفسدين

« الارادة »

لسان الحزب الحر الدستوري التونسي

تصدر يوم الاربعاء من كل اسبوع

الاشتراكات

ثلاثون فرنكا في السنة

الرسائل

والحوالات توجه باسم مدير الجريدة

محمد المنصف المنستيري

نهج الحلفاوين زنقة الرياض عدد ٤

بتونس